الإنسان ومكانته في فلسفة كانط

محمود سيد أحمد

أستاذ مشارك، قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة الكويت

الملخص

قام الفيلسوف الألماني كانط (1724-1804) بثورة في الفلسفة تسمى عادة «بالثورة الكوبرنيقية» تشبهاً بالثورة التي قام بها «كوبرنيقوس» في علم الفلك . هدف هذه الثورة هو تأكيد كانط أن الإنسان ليس كائناً كسائر الكائنات ، ولا ظاهرة كونية من بين ظواهرة أخرى كثيرة . إنه الكائن الذي يستطيع أن يقول «أنا»، وبذلك يرتفع ويسمو فوق الكائنات الحية كلها على الأرض ، ومن ثم يكون «شخصاً» يختلف في المنزلة عنها . وتظهر قدرة الإنسان من حيث إنه «شخص» على أن يقول «أنا» في مجالات متعددة: في المعرفة، والأخلاق، والسياسة ... إلخ.

هذه القدرة التي يتميز بها الإنسان تجعله جديراً بأن يكون «الغاية النهائية» في الطبيعة ، وأن يكون غاية في ذاته وليس وسيلة من الوسائل ، ويجب أن يُعامل هكذا . ومن ثم تكون له «كرامة» خلافاً للأشياء التي يكون لها «ثمن»، وتكون له حقوق من حيث إنه مواطن في دولته من أهمها : الحرية ، والاستقلال ، والمساواة .

هذه الحقوق تؤكد ضرورة احترام الإنسان والشخصية الإنسانية ؛ ذلك الاحترام الذي يقوم عليه السلام الاجتماعي بين أفراد الدولة أو الأمة الواحدة ، ويمكن أن يكون أساساً للسلام العالمي بين الدول أو الأمم الأخرى . ومن ثم ، فإن فلسفة كانط التي تؤكد احترام الإنسان واحترام شخصيته لها هدف سام أبعد، يكمن في دعوة الإنسانية جمعاء إلى ضرورة تحطيم قيود العصبيات ، وتخطي حدود القوميات . وذلك هو السبيل ، في رأيه ، إلى «مواطنة عالمية» تقضي على شرور الحرب وويلاتها.

تمهيد

قام الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط I.kant (1804–1924) بثورة في الفلسفة تُسمى «الثورة الكوبرنيقية» تشبهاً بالثورة التي حدثت في علم الفلك على يد «كوبرنيقوس». هدف هذه الثورة هو تأكيد إنسانية الإنسان، وكرامته وحريته وتأكيد أن الإنسان ليس كائناً كسائر الكائنات، ولا ظاهرة كونية من بين ظواهر أخرى كثيرة.إنه الكائن الذي في قدرته واستطاعته أن يقول «أنا»، وبذلك يرتفع ويسمو فوق الكائنات الحية كلها على الأرض. ومن ثم يكون «شخصاً» يختلف عنها منزلة. وتظهر قدرة الإنسان من حيث إنه شخص على أن يقول «أنا» في مجالات متعددة، أهمها:المعرفة، والأخلاق، والسياسة. والسؤال الآن هو: كيف تظهر مثل هذه القدرة في هذه المجالات ؟

أولاً- في مجال المعرفة

الأنا عند الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت R.Descartes (1596 /1650) لها دور مهم في المعرفة؛ إذ من دونها لا يمكن أن نعرف شيئاً، وهي الحقيقة اليقينية الأولى والوحيدة في الواقع، وكل ما عداها يستمد ماله من وجود منها. بيد أن ديكارت لم يبيّن لنا كيف تعرف هذه الأنا، أو لم يبيّن لنا بصورة واضحة دور الأنا في المعرفة. أما كانط فإنه يهتم بهذه المسألة اهتماماً كبيراً. ويظهر دور الأنا في المعرفة، كما يرى، في أنها «مشرعة» في عالم الظواهر، العالم الذي نعيش فيه. ومن ثم لا يمكن أن يُعرف هذا العالم من دونها بالنسبة لنا، ومن ثم يصبح وكأنه ليس موجوداً بالنسبة لنا. وينجم عن ذلك أن هذا العالم ليس مفروضاً علينا، وإنما هو معطى لنا، أو مطروح أمامنا. ولذا ذهب أحد شراح فلسفة كانط في تفسيره لماهية الثورة الكوبرنيقية التي أحدثها كانط في مجال المعرفة إلى أن «الذهن مشرع بذاته في مجال المعرفة الممكنة؛ إذ يجب النظر إلى الأشياء على أنها مطابقة للفكر البشري وليس العكس»[1].

يظهر دور «الأنا» المشرعة في مجال المعرفة فيما تفرضه على الظواهر بشكل «قبلي» a priori حتى نستطيع معرفتها. إن نقطة بداية المعرفة، كما يرى كانط، هي التجربة «فكل معرفتنا تبدأ بالتجربة؛ لأن قدراتنا المعرفية لن تقوم بعملها ما لم تؤثر موضوعات التجربة على حواسنا، فتسبب من جهة حدوث التصورات تلقائياً، وتحرك من جهة أخرى

نشاط الفهم لكي يقوم بمقارنتها، وربطها أو فصلها»[2]. بيد أن التجربة لا تقدم لنا سوى تمثلات، أو عيانات Intutions تكون مشتتة، ومنفصلة، ومتباعدة. إنها لا تقدم سوى أحكام جزئية نسبية متغيرة. لكننا نريد معرفة كلية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق إضفاء الوحدة والنظام والانتظام على ما نعرفه، أو على ظواهر الطبيعة التي نعرفها. ويتحقق ذلك عن طريق تشريع من جانب «الأنا»؛ فنحن الذين نضفي النظام والانتظام على الظواهر التي ندعوها بالطبيعة، لا بل لا يمكن أن نجد هذين في الطبيعة لو لم نكن نحن بذواتنا، أو طبيعة فهمنا قدمناها للطبيعة. الأنا هي التي تضفي النظام والانتظام والوحدة على الطبيعة، أو نقول على ظواهر الطبيعة. ويتم ذلك عن طريق ملكات ثلاث، لكل ملكة منها دور في تحقيق هذا الهدف. هذه الملكات هي:الحساسية، والفهم، والعقل. الملكة الأولى تقوم بهذا الدور عن طريق صورها الخاصة بالزمان والمكان، والملكة الثانية تقوم بهذا الدور عن طريق تصورات كلية يسميها كانط «المقولات»، والملكة الثالثة تقوم بهذا الدور عن طريق أفكار ثلاث هي: النفس، والله ، والعالم [3].

يتبين مما سبق أن الإنسان بتشريعه الذاتي في مجال المعرفة يكتشف أن لديه قوى جديدة، قوى فعالة. إنه يصبح ما لديه من هذه القوى مشرعاً للطبيعة وله تأثير عليها ولم يعد عقله سلبياً يتلقى ما يأتي إليه من الخارج. وبذلك يكون الغاية النهائية فيها.فهو الكائن الذي تؤلف بالنسبة له الأشياء الطبيعية كلها نسقاً من الغايات، ومن ثم يكون سيد الطبيعة، ويكون على قمة الموجودات الطبيعية. إنه ولد ليكون غايتها القصوى، ومن دونه تكون سلسلة الغايات التي يعتمد بعضها على بعض ناقصة غير مكتملة. وباختصار إن الطبيعة بأسرها، أي بما تتضمنه من جماد، ونبات، وحيوان،تكون تابعة للإنسان[4].

ثانياً- في مجال الأخلاق

القانون الأخلاقي عند كانط ليس مفروضاً على الإنسان من الخارج، فمصدره داخلي؛ بمعنى أن الإنسان من حيث إنه «فرد» هو مصدره، ثم يصبح عاماً وكلياً. فقبل أن يقدم الإنسان على فعل ما يجب عليه أن يسأل نفسه هذا السؤال: هل يمكن أن يكون – فعلياً – هذا قاعدة عامة، أو قانوناً عاماً ينطبق عليّ وعلى جميع الناس من حيث هم موجودات عاقلة؟ فإذا كانت الإجابة بـ (نعم) دون وقوع في تناقض يكون هذا الفعل أخلاقياً، وإذا لم يكن الأمر كذلك لا يكون أخلاقياً. فعلى سبيل المثال، إذا

افترضنا أن شخصاً يحس بالضجر من الحياة نتيجة سلسلة من الشرور وصلت به إلى مرحلة اليأس، وسولت له نفسه أن ينتحر حتى يتخلص من حياته فإن عليه أن يسأل نفسه: هل يمكن أن يكون الانتحار قاعدة عامة أو قانوناً عاماً كلياً ينطبق على الناس جميعاً؟ يقول كانط في ذلك «افعل كما لو كان على قاعدة فعلك أن ترتفع عن طريق إرادتك إلى قانون طبيعي عام»[5]. إن تشريع الإنسان من حيث إنه فرد يتحول إلى تشريع عام وكلي. وبذلك تحاول أخلاق كانط أن تحررنا من قبضة الفردية، فالأشخاص متميزون ولكنهم مع ذلك متحدون، أو ينبغي أن يكونوا كذلك. إنهم متحدون من الداخل، وأواصرهم الإنسانية جوانية؛ بمعنى أن الصلات بينهم يجب ألا تكون مجرد مجاورة في المكان أو مصاحبة في الزمان، بل الأولى أن تكون صلات قربى في الروح وتعاطف في الوجدان [6].

إن قول كانط إن القانون الأخلاقي ليس مفروضاً على الإنسان من الخارج، يعني أن الإنسان يمتلك إرادة عن طريقها يسن هذا القانون لنفسه بنفسه. ويترتب على ذلك نتائج، منها:

أ- المسؤولية

التشريع في مجال الأخلاق يبدأ، كما قلنا سابقاً، بالإنسان من حيث إنه «فرد»، ثم يرتفع ليصبح تشريعاً عاماً وكلياً لجميع الناس، مثله في ذلك مثل القانون الطبيعي العام، «فأنا» الذي أشرع، وتشريعي يجب أن يكون صالحاً لجميع الناس. هذا التشريع يجعل الإنسان، من ناحية، يحمل على عاتقه مسؤولية؛ أي أنني في التشريع أحمل عبء البشرية كلها، ومن ثم أتحمل مسؤوليه عظيمة تجعلني أشعر بكرامتي، وتجعلني في أثناء هذا التشريع أضع في اعتباري كرامة الآخرين. ومن ثم، يجب علي ألا أعاملهم على أنهم وسيلة من الوسائل لتحقيق مصالحي الذاتية الشخصية، بل أعاملهم على أنهم غاية في ذاتهم، يقول كانط: «افعل بحيث تعامل الإنسانية في شخصك وفي شخص كل إنسان سواك بوصفها دائماً وفي الوقت نفسه غاية في ذاتها، ولا تعاملها أبداً كما لو كانت مجرد وسيلة»[7].

ومن ناحية ثانية ما دام الإنسان مشرعاً لنفسه بنفسه، فإنه يكون مسؤولاً عن أفعاله. وتنتفي هذه المسؤولية متى كان مسوقاً إلى أفعاله بسلطة خارجية، أو حتى متى كان مرجع سلوكه إلى ذاته اللاعاقلة، أعني متى تصرف بميوله وعواطفه. ومن أجل ذلك جاء تأنيب

الضمير عند اقتراف معصية، وكانت التوبة كثيراً ما تقترن بمحاسبة النفس، ومرد ذلك إلى شعور المرء بأنه قبيل اقتراف المعصية كان يستطيع أن يختار بمحض حريته اجتناب ارتكابها،ومن هنا يجيء الندم [8].

ومن ناحية ثالثة ما دام الإنسان مشرعاً لنفسه بنفسه، فإنه يكون مسؤولاً عن الخير والشر. فالخير يتمثل في طاعة القانون الأخلاقي واحترامه، والشر يتمثل في مخالفته وعدم الانصياع لأوامره. وتكون هذه المخالفة عندما يعكس الإنسان النظام الأخلاقي، فبدلاً من طاعة القانون الأخلاقي يخضع لمبدأ حب الذات، أو الرغبة، أو غيرها من الدوافع التجريبية؛ أي أنه يقبل في قاعدته الخاصة بالسلوك علو الدافع الحسي على الدافع الذي ينشأ من القانون[9]. وفي استطاعة الإنسان وقدرته أن يصبح خيراً حين يتمسك بقواعد الطاعة لواجبه، وعندما يفعل ذلك يجد نفسه في طريق التقدم من الأسوأ إلى الأحسن.

ب-احترام القانون

ما دام الإنسان مشرعاً لنفسه بنفسه ولا يُفرض عليه القانون الأخلاقي من الخارج، فإن عاطفة تنشأ هي عاطفة الاحترام. إنها عاطفة من حيث إنها شعور لدى الإنسان بأن القانون الأخلاقي يصدر عن إرادته الحرة، وشعوره في الوقت نفسه بخضوعه للقانون الذي يفرضه على نفسه.

هذا الاحترام للقانون الأخلاقي يجعل الإنسان يشعر أمامه بالخضوع والخوف، والتعظيم والتبجيل، بيد أن هذا الشعور سرعان ما يتحول إلى حب؛ لأنه يصدر عن إرادة الإنسان الحرة العاقلة. هذا الحب يجعل الإنسان يشعر برضا وارتياح في الوفاء بمثل هذا القانون. ويجعله يشعر أيضاً بالسمو؛ لأنه يدرك أن ردع ميوله يصدر عن ذاته الحرة، لا عن ضغط أو قهر خارجي.

ج-الإنسان غاية في ذاته وله كرامة

ما دام الإنسان مشرعاً لنفسه بنفسه، فإنه لا يكون أداة أو وسيلة في خدمة قانون يُفرض عليه فرضاً من الخارج ولا يكون مجرد وسيلة في منظومة تخدم مشاريع الآخرين أو مشاريعنا. ومن ثم يكون غاية في ذاته، وله كرامة. وبذلك يختلف ويتميز عن الأشياء

الموجودة في الطبيعة؛ لأن الأشياء هي التي تُستخدم كوسائل، ويكون لها من ثم «ثمن»، وماله ثمن يمكن أن يُستبدل به شيء آخر مكافئ له، أما ما يعلو على كل ثمن وما لا يسمح تبعاً لذلك بأن يكافئه شيء يكون له «كرامة». إن ما له كرامة له قيمة ليس لها ثمن ولا مكافئ يمكن أن يبادل به موضوع التقدير، وبذلك يحمل غايته في ذاته، ولا تقدر قيمته بمال ويجب احترامه؛ إذ إن «الاحترام يتجه دائماً إلى الأشخاص ولا يتجه أبداً إلى الأشياء. فالأشياء يمكن أن تثير فينا ميلاً إليها بل حباً لها كما يكون شأننا مع الحيوان (مثل الخيل والكلاب وغيرها)، أو يمكن أن تثير فينا خوفاً، منها مثل البحر والبركان والحيوان المفترس، وهي لا تثير الاحترام أبداً .....»[10].

الإنسان له كرامة ويجب احترامه. وحتى تتحقق هذه الكرامة وهذا الاحترام ثمة واجبات يجب أن يضعها الإنسان نصب عينيه ،هذه الواجبات منها ما هو خاص بالإنسان نحو ذاته، وما هو خاص بالإنسان نحو الآخرين [11]. من واجبات الإنسان نحو ذاته عدم الكذب، والكذب، كما يرى كانط، إما أن يكون خارجياً وإما أن يكون داخلياً. الأول يجعل الإنسان محتقراً في نظر الغير، ومن أمثلته أن يبلغ أفكاره إلى الغير على عكس ما يعتقد هو. والثاني أشد فحشاً؛ لأنه يجعل الإنسان محتقراً أمام نفسه، وينتهك الكرامة الإنسانية في شخصه، ومن أمثلته أن يتظاهر المرء بالإيمان بالحساب يوم القيامة، بينما لا يشعر بهذا الإيمان بداخله.

ومن هذه الواجبات أيضاً أنه يجب على الإنسان ألا يتخلى عن احترامه الأخلاقي بألا يسعى إلى غاية بطرق خسيسة، ولا يكون عبداً لأحد من الناس، ولا يسمح لأحد بأن يدوس على حقه دون أن يلقى العقاب، ولا يقترض ديوناً لا يستطيع تقديم ضمان لسدادها، ولا يكون متملقاً، وأن يشعر بسمو نفسه، وبوجود محكمة بداخله هي «الضمير»، أمامها تتبادل أفكاره الاتهام أو التبرئة.

أما واجبات الإنسان نحو الآخرين فمن أهمها الحب، ويقوم الحب في الإحسان، والعرفان بالجميل والتعاطف. والإحسان هو أن يرضى المرء عن سعادة الآخرين، ومساعدة البائسين على التخلص من بؤسهم بما لديه من وسائل دون أن يرجو من وراء ذلك شيئاً، فالناس بوصفهم ناساً يجب أن يعتبروا كائنات عاقلة محتاجة، جمعتهم الطبيعة في مسكن واحد «الأرض» ابتغاء أن يساعد بعضهم بعضاً على التبادل.

والعرفان بالجميل يقوم في تقدير شخص بسبب ما نتلقاه منه من نعمة، والشعور المرتبط بهذا هو الاحترام نحو من أنعم. والتعاطف هو مشاركة الآخرين في الألم أو السرور، ومشاركتهم مشاركة فعالة في مصيرهم.

ومن واجبات الإنسان نحو الآخرين أيضاً عدم استهجان أخطائهم بأن نصفها بأنها أحكام حقيرة، بل ينبغي أن نفترض أن أحكامهم تتضمن بعضاً من الحقيقة، ونبحث عن الكشف عن الخداع، كأن نكشف عن العنصر الذاتي الشخصي في حكم يدعي الموضوعية، ونفسر إمكان الخطأ لنحافظ على احترام عقل الشخص الآخر. ولذا يرى كانط أن من أهم الرذائل التي تنتهك واجبات احترام الإنسان : الكبرياء، والطعن والتجريح، والسخرية [12]. وهذه دعوة من قبل كانط إلى ضرورة احترام الآخر، وعدم إقصائه ونفيه والسيطرة عليه.

ولا شك في أن احترام الآخر، وعدم إقصائه يجعلنا نحترم ونتعلم من الأفكار المختلفة، ووجهات النظر والاتجاهات التي يحملها بصدد قضايا ذات أهمية مشتركة لكل منا جميعاً. ففي مناقشة مسائل سياسية مثلاً يجب أن أكون مرحباً بإشراك من هم في جماعات مهنية ودينية مختلفة عن مهنتي وديني دون الاقتصار على من ينتمون إلى مهنتي أو انتمائي الديني، وعلى أن أسعى لاكتشاف أسباب اعتناق الآخرين ممن يعيشون في سياقات مختلفة عن سياقي لتلك الرؤى التي يعتنقونها، ويجب أن أسعى إلى تحديد الأسباب التي يستخدمونها لتبرير مواقفهم، وفي مجرى القيام بذلك فإنني أعمل على إيجاد مساحة للرؤية التي تختلف مع رؤيتي، وإزالة الأسوار التي قد تفصلني عنها. وفي هذا الإطار الجديد لا يصبح الآخرون غرباء بالنسبة لي، ولن أجد وقتئذ صعوبة في منحهم – وبأكمل قدر ممكن – الحقوق المستحقة لهم[13]. ويترتب على ذلك التسامح الذي يؤدي إلى الدخول في حوار من الاعتراف والتفاهم المتبادل ويفضي ذلك إلى أن يسود السلام الاجتماعي داخل الدولة.

ثالثاً- التشريع في مجال السياسة

يسخر كانط من القوانين التي تُفرض على الإنسان من الخارج، ولا حيلة له إلا في الإذعان لها وطاعتها، ويسخر من الأصوات التي تصيح قائلة «لا تجادل»، ويعبر عن ذلك أروع تعبير حيث يقول: «بيد أنني أسمع أصوات المنادين تتردد من كل جانب: لا تفكروا،

فالضابط يقول: «لا تفكروا بل تدربوا»، ورجل الدين يقول: «لا تفكروا، بل آمنوا»، والخازن يقول «لا تفكروا، بل ادفعوا» [14].

إن كانط يوجه رسالة إلى الإنسانية مفادها أنه يجب على الإنسان ألا يكون سلبياً، ويجب عليه أن يستخدم فهمه من دون تبعية للغير ووصاية منه.إن الإنسان الخاضع أو التابع لغيره لم يعد إنساناً: لقد فقد تلك المكانة، إنه ليس إلا تابعاً لذلك الغير. ولذا يرى أن التنوير الحقيقي هو خروج الإنسان من حال القصور، ويعني بالقصور عدم قدرة الإنسان على استخدام فهمه من دون توجيه من غيره. ويرجع هذا القصور إلى الشخص نفسه؛ لأن مرده ليس إلى نقص في الفهم، بل نقص في التصميم والشجاعة على استخدام فهمه من دون توجيه من غيره ووصاية منه، وتبعية له. ومن ثم، يرى أن شعار التنوير الحقيقي هو «تشجع واستخدم فهمك»، و«تشجع وافعل ذلك لكي تكون حرا» [15].إنها دعوة للتفكير والوجود الحر المستقل بعيداً عن الفرض، والقمع، والوصاية. ولذلك يكره كانط فكرة الحكومة الأبوية التي في ظلها تفرض القوانين على الأفراد فرضاً، ويجبرون مثل الأطفال القصر الذين لا يستطيعون تمييز ما هو نافع وضار بالنسبة لهم على التصرف بصورة سلبية، وأن يعتمدوا على رئيس الدولة في كيفية أن يكونوا سعداء. إن وظيفة الدولة وواجبها أن تهيئ للمواطنين ظروف الحرية التي تيسر لهم أن يصلوا إلى السعادة إن شاؤوا، أو إذا كانت لديهم القدرة على ذلك. وغرض الدولة الأول والأخير هو إقامة النظام والقانون، أو «تعايش الحريات» في علاقات الأفراد بعضهم ببعض، وتعاون بعضهم مع بعض في العمل والإنشاء. ولذا يفضل الحكومة الوطنية التي تحقق هذا الغرض.

يتضح مما سبق أن الإنسان يمتلك قدرة، تجعله جديراً بأن يكون الغاية النهائية في الطبيعة، ويكون غاية في ذاته وليس وسيلة من الوسائل، ويجب أن يُعامل هكذا. ومن ثم تكون له كرامة خلافاً للأشياء التي يكون لها ثمن. وينجم عن ذلك أن تكون له حقوق من حيث إنه مواطن في دولته، فما هذه الحقوق؟

حقوق الإنسان داخل دولته

يرى كانط أن الإنسان من حيث إنه مواطن داخل دولته له حقوق، وينظر إلى هذه الحقوق على أنها مبادئ لا نزاع فيها بالمعنى الأخلاقي فحسب، بل بالمعنى المنطقي أيضاً؛ بمعنى أننا لا يمكن أن نتصور مجتمعاً مدنياً من دونها. وهذه الحقوق هي:

أ-الحرية

الإنسان، كما يرى كانط، لديه القدرة على الاستقلال الذاتي؛ بمعنى أن إرادته هي التي تسن القوانين. ومن ثم يجب أن يكون حراً في ظل الدستور، ويجب على الحكومة أن تشجع هذه الحرية وتحميها عن طريق قيود ملزمة تضمن كف الناس عن إتيان أي أفعال تعوقها، أو تعترض سبيل الآخرين في حصولهم على ما يستحقونه من حقوق. وتتجلى الحرية في أنه يجب على كل فرد أن يفعل وفقاً للأهداف التي يضعها لنفسه، وأن يبحث عن سعادته بالطريقة التي يجدها مناسبة له، ويجب عليه في الوقت نفسه أن يبادل الآخرين الحقوق التي يرغب هو في امتلاكها ويعترف بها. فلا ينكر عليهم الحرية التي يرغب هو في امتلاكها. يقول كانط في ذلك: «لا يمكن لأحد أن يجبرني على أن أكون سعيداً وفقاً لتصوره هو عن رفاهية الآخرين؛ لأن كل شخص يبحث عن سعادته بالطريقة التي يجدها مناسبة ما دام لا يعتدي على حرية الآخرين؛ بمعنى أنه يجب عليه أن يمنح الآخرين الحق نفسه الذي يتمتع به هو» [16]. إن كل فرد حر مادمنا لا نتدخل في حريته من خلال أعمالنا الخارجية حتى لو كانت حريته محل اختلاف كامل معنا أو الرغم مما قد يعتمل في أنفسنا من رغبة في حرمانه إياها.

ومن منطق تأكيد كانط حرية الإنسان من حيث إنه فرد ومواطن يرى أن أسوأ أنواع الطغيان هو أن يعتمد الإنسان على غيره ويجعله يتصرف تصرف الوصي عليه، ومن ثم يريح نفسه ولا يستخدم عقله إلا بتوجيه منه واعتماداً عليه، فالبعض يقول: «مادمت أجد الكاتب الذي يفكر، والطبيب الذي يقرر لي نوع الطعام الصحي الذي أتناوله، فما حاجتي إلى أن أجهد نفسي؟ ليست هناك ضرورة للتفكير مادمت أقدر على دفع الثمن وسوف يتكفل غيري بتحمل مشقه المهمة الثقيلة»[17]. يريد كانط أن يقول إنه يجب على الإنسان أن يشعر بأنه فرد، ومواطن حر، ولا بد أن تكون لديه الشجاعة لاستخدام عقله، ويجب على الحكومة أن تشجعه على ذلك.

ويرى كانط أيضاً أنه من الطغيان أن تلقي حرية التفكير معارضة من جانب الضغط السياسي، أو معارضة من جانب الضغط الأخلاقي على العقيدة، حين ينصّب بعض المواطنين أنفسهم أوصياء ورقباء على الآخرين في أمور الدين: يتجنبون سبيل المناظرة والحوار، ولكن يعمدون إلى صيغ دينية مقررة، مصحوبة بالتهديد لمن يخرج عنها، فيقضون

بذلك على كل حرية في البحث والنظر بعد أن يطبعوا العقول بالطابع الذي يريدون.

إن المواطن الحر يشارك الآخرين في المصلحة العامة؛ حيث ينظر إلى الدولة على أنها الموطن أو يعتبر الأرض الأرض الأبوية التي نشأ منها ويجب أن يتركها لأحفاده كرهينة ثمينة.

ب- المساواة

لابد أن يكون المواطنون كلهم متساوين. بيد أن كانط لا يقصد بالمساواة سوى المساواة القانونية، أعني أن الجميع سواء أمام القانون. وهذا معناه أنه لا يقر بالمساواة في الناحية الاقتصادية والصفات الطبيعية أو الفطرية، اعتقاداً منه أن عدم المساواة في هذه النواحي يؤدي إلى التنافس بين الأفراد، والتنافس يفضي بدوره إلى تقدم المجتمع. ويترتب على ذلك عدة نتائج مهمة، منها أولاً، أنه يكون من حق كل إنسان أن يصل إلى أي درجة من الدرجات التي يمكن أن يبلغها عن طريق موهبته واجتهاده، ويجب على الآخرين ألا يقفوا في طريقه عن طريق الامتيازات الطبقية أو امتيازات المنزلة. ثانياً، أن جميع الأفراد متساوون من حيث إن لديهم القدرة على التمتع بثمار نجاحهم. ثالثاً، أن المجتمع المدني مفتوح أمام جميع الموهوبين الذين يبذلون جهداً. ويترتب على ما قلناه سابقاً خلق روح التنافس بين الأفراد، التي تؤدي بدورها إلى تقدم المجتمع.

قلنا سابقاً إن المساواة التي يقصدها كانط هي المساواة أمام القانون فحسب. هذه المساواة تتضمن أن جميع التزامات الأفراد تجاه الدولة تكون واحدة؛ بمعنى أنه يجب ألا يتهرب أحد من دفع الضرائب، أو يتهرب من أداء الخدمة العسكرية .....إلخ. وتتضمن أيضاً أن الجميع سواء أمام القانون، ويجب أن يُعامل الجميع بالطريقة نفسها التي يُعامل بها أي شخص آخر، بصرف النظر عن الطبقة التي ينتمي إليها. كما أنه يجب على جميع المواطنين أن يشاركوا بصورة متساوية في الواجبات التي يقرها الحاكم. وكم نحن بحاجة الآن إلى ما يقره كانط ويؤكده.

ج-الاستقلال

يقصر كانط حق تشكيل القانون على المواطن المستقل، وهو الذي «لا يدين بوجوده ومقومات حياته لأي شخص آخر»، أو هو «الذي أن يكون سيد نفسه ،وتكون لديه بعض

الملكية (التي تتضمن مهارة من المهارات، التجارة، الفن الجيد، العلم.....) لكي ينفق على نفسه [18]. وبذلك يكون المؤلف أو العالم، والفنان، والحرفي هم نماذج للمواطن المستقل من وجهة نظر كانط؛ لأنهم يملكون رأس مالهم المستقل الذي يتمثل في مهاراتهم الخاصة.

المواطن المستقل هو مواطن إيجابي، في مقابل المواطن السلبي الذي يعتمد في معيشته ويدين بوجوده إلى إرادة شخص آخر باستثناء الدولة. هذا المواطن المستقل والإيجابي هو الذي يكون من حقه التصويت وحق تشكيل القانون. ولعل ما دفع كانط إلى ذلك هو أنه يرى أن أولئك الذين يعتمدون في معيشتهم على الآخرين لا يفكرون بأنفسهم؛ لأنهم يتبعون شخصاً آخر، ومن ثم لا تكون لهم شخصية مدنية تؤهلهم للتصويت وتشكيل القانون.

يتضح مما سبق أن كانط يؤكد أن الإنسان من حيث إنه مواطن في دولته له حقوق، هي: الحرية، والمساواة، والاستقلال. هذه الحقوق تؤكد ضرورة احترام الإنسان والشخصية الإنسانية، ذلك الاحترام الذي يقوم عليه السلام الاجتماعي بين أفراد الدولة أو الأمة الواحدة، ويمكن أن يكون أساساً للسلام العالمي بين الدول أو الأمم الأخرى. ويترتب على ذلك تخطي حدود القوميات وتحطيم قيود العصبيات، ولا تصبح المواطنة مواطنة داخل الدولة فحسب، بل تتجاوز ذلك لتصبح مواطنة عالمية. فكيف يمكن تحقيق مثل هذا الهدف النبيل من وجهه نظر كانط؟

لا يتحقق هذا الهدف إلا في التعايش السلمي، ومراعاة حقوق ذوات الآخرين وحرياتها، وإقرار أخلاق التواصل السلمي بين الشعوب و«اعتبار الناس والحكومات، في علاقاتهم الخارجية» وفي تأثير بعضهم في بعض، وكأنهم مواطنون لمدينة إنسانية شاملة[19]. ويضع كانط مواد «أولية» تعين على تحقيق هذا الهدف النبيل، منها أن أي معاهدة من معاهدات السلام يجب ألا تتضمن أي بند سري من شأنه أن يؤدي إلى احتمال حرب مستقبلية، ويجب أن تزول الجيوش الدائمة والمتأهبة للحرب باستمرار نهائياً بمرور الزمن، ولا يجوز لدولة أن تمتلك دولة أخرى بأية طريقة من الطرق، سواء أكان ذلك عن طريق الميراث، أم التبادل، أم الشراء، أم الهبة. ولا يجوز لدولة أن تتدخل بالقوة في نظام دولة أخرى أو في طريقة الحكم فيها، كما أنه يجب ألا تعقد قروض أو ديون وطنية من أجل المنازعات الخارجية للدول[20].

بيد أن هذه المواد الأولية لا تكفي لضمان سلام دائم بين الدول. ولذا يضيف إليها كانط مواد يسميها بـ«المواد النهائية»، وهي أن دستور الدولة يجب أن يكون دستوراً جمهورياً؛ لأن هذا الدستور يقوم على مبادئ أساسية ترتكز عليها دعائم الدولة، هي: الحرية، الاستقلال، والمساواة القانونية. كما أنه في ظل الدستور تكون الإرادة العامة؛ أي إرادة الشعب هي التي تضع القوانين التي يلتزم بها المشرع. وهذا يعني أن السيادة تكون للشعب، ومن ثم يكون لكل فرد حق إبداء الرأي في الشؤون العامة للحياة الاجتماعية، والحاكم يكون عضواً في الدولة لا مالكاً لها، ومن ثم لا يحق له أن ينفرد بحق إعلان الحرب، بل يتم ذلك عن طريق رضاء المواطنين وموافقتهم؛ إذ إن المواطنين العاديين يتأثرون بالحرب، وهم المقدر لهم دفع ثمنها والخوض فيها، ومن ثم يكون احتمال الميل إلى الحرب سينخفض في ظل هذا النظام الدستوري. يقول كانط في ذلك: «إذا كان القرار بأن تقع الحرب أو لا تقع لا يمكن اتخاذه إلا برضاء المواطنين فمن الطبيعي جداً أنه مادام المطلوب منهم أن يحكموا على أنفسهم بمعاناة شرور الحرب وكوارثها، فهم مضطرون إلى أن يترددوا في الأمر وإلى أن يطيلوا التفكير فيه، قبل أن يقدموا على لعبة خطيرة كهذه.....»[21].

ومن هذه الشروط أيضاً أن قانون الشعوب أو القانون الدولي يجب أن يقوم على أساس نظام اتحادي بين دول حرة. فالالتزام التام من جانب الدول بإنهاء حالة الحرب يمثل أهمية بالغة لتحقيق هذا الإطار من السلام، ومن ثم يجب على الدول أن تأخذ بعهد ينص على أنه يجب ألا تكون هناك حرب بينها، وبدلاً من الحرب يجب إرساء دعائم سلطة تشريعية تنفيذية قضائية تتوخى السلام في تسوية ما بينها من منازعات وخلافات. ويسهم ذلك في حث الدول على أن تدخل في ائتلاف أو حلف يكون هدفه المحافظة على حريتها وضمان هذه الحرية، وتفادي الحرب.

ومن هذه الشروط أيضاً أنه من حق كل أجنبي لاجئ ألا يُعامل معاملة العدو من البلد الذي يحل فيه مادام مسالماً. ويجوز للبلد الذي يحل فيه أن يرفض إيواءه إذا كان في ذلك ما يضر بمصلحته.

إن المواد الخاصة بالسلام، والتي عرضناها سابقاً، تشير إلى أن الأفراد إنما ينظرون إلى العالم من خلال وجهتي نظر، الأولى كأعضاء في وطنهم يمتلكون حقوق المواطنة الشرعية. والثانية كمواطنين في العالم يمتلكون مسؤولية أخلاقية عن الحفاظ على نظام

دولي يمكنه المداومة على تدعيم المجتمعات المدنية أينما كانت. أما بوصفهم مواطنين فيما يخصهم من أوطان فإن عليهم تدعيم ما يلزم من قوانين أممهم ومصالحها، ولكن في الوقت نفسه بوصفهم أيضاً مواطنين في العالم يجب أن يدركوا أن دولتهم تحافظ على التزامها بمبادئ نظام دولي سلمي وإلا وجدت نفسها خارج الأسرة الدولية ومعرضة للاستهجان؛ إذ إن إحساس الإنسان بأنه جزء من جماهير العالم من شأنه أن يوجد أساساً لوجود ضغط مستمر ينبعث عن ثقافة عالمية لتمكين الأطراف المختلفة من العالم من العيش في سلام بعضهم مع بعض. لقد أمل كانط أن يتمكن «الجنس البشري» تدريجياً من أن يدنو أقرب فأقرب إلى تشكيل دستور يرسي دعائم المواطنة العالمية[22].

خاتمة

يتضح مما سبق أن الإنسان يسمو ويرتفع فوق الكائنات الحية كلها على الأرض بما يمتلكه من قدرة وفاعلية تمكنه من أن يكون «مشرعاً» للطبيعة، ومشرعاً لنفسه بنفسه في مجالي الأخلاق والسياسة. وهو بذلك يستحق أن يكون الغاية النهائية في الطبيعة، وله كرامة، وحقوق داخل دولته. كما يتضح أن احترام الشخصية الإنسانية، ذلك الاحترام الذي يقوم عليه السلام الاجتماعي بين أفراد الأمة الواحدة، يمكن أن يكون أساساً للسلام العالمي بين الأمم المختلفة. إذن هناك نداء موجه من كانط إلى الضمير الأخلاقي إلى الإنسانية جمعاء، يدعوها إلى تحطيم قيود العصبيات، وأن تتخطى حدود القوميات، وتلك هي السبيل إلى القضاء على شرور الحرب وويلاتها. عندما يصبح كل إنسان محترماً في ذاته؛ أي من حيث هو«غاية» مطلقة، ويوم أن تتعلم الحكومات المختلفة أنه من الإجرام والافتئات على الكرامة الإنسانية أن يستعمل إنسان من الناس أو أمة من الأمم وسيلة أو آلة لمصلحة إنسان آخر أو أمة أخرى – سوف يعيش العالم في سلام.

الهوامش والمراجع

(1) Smith, N.K.: **A Commentary on Kant's Critique of Pure Reason**, London: Macmillan & Co Limited, 1930, p.20.

(2) Kant, I.: **Critique of Pure Reason**, Trans: by Smith, N. K., London: Macmillan & Co. Limited, 1950, p. 41.

(3) See:Ibid، p. 67. وما بعدها

(4) محمود سيد أحمد: **مفهوم الغائية عند كانط**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1988، ص135 – 136.

(5) إيمانويل كانط: **تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق**، ترجمة: د. عبد الغفار مكاوي، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965، ص62.

(6) عثمان أمين: **رواد المثالية في الفلسفة الغربية**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1989، ص121.

(7) تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ص 73.

(8) توفيق الطويل: **الفلسفة الخلقية: نشأتها وتطورها**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1976، ص380.

(9) Kant, I.: **Religion within the limits of Reason alone,** trans: Green, H. and Hudson, H., London, 1934, p. 37.

(10) Kant, I.: **Critique of Practical Reason,** trans. Beck, L.W. London: The Liberal Arts Press, 1956, p. 63.

(11) Kant, I., **The Metaphysics of Morals**, Trans: Mary Gregor, Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1991, p.214. وما بعدها

(12) Ibid, pp. 255-256.

(13) ستيفن ديلو: **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة: ربيع وهبة، مراجعة علا أبو زيد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة)، 2003، ص77.

(14) إيمانويل كانط: **الإجابة على سؤال ما التنوير؟** ترجمة : د. عبد الغفار مكاوي، في «الكتاب التذكاري: الدكتور زكي نجيب محمود فيلسوفاً وأديباً ومعلماً»، الكويت: جامعة الكويت، 1987، ص286.

(15) المرجع نفسه، ص 285.

(16) "**On the common Saying «This may be true in theory but does not apply in practice» in «Kant's Political Writings**»", edited by H.S. Reiss, trans. By Nisbet, H.B. New York, Cambridge Univ. Press, 1971. p.79.

(17) كانط، الإجابة على سؤال ما التنوير. ص285.

(18) Kant, I., On the common Saying «This may be true in theory but does not apply in practice», p. 78.

(19) كانط: **مشروع للسلام الدائم**، ترجمة: د. عثمان أمين، القاهرة: مكتبة الأنجلو، 1952، ص40.

(20) انظر: المرجع نفسه، ص 25 – 32.

(21) المرجع نفسه، ص 44 – 45.

(22) ستيفن ديلو: **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ص364.